جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
قسم اللغة العربية
دكتوراه اللغة العربية- لغة

قراءات في كتاب سيبويه

"المعرب والمبني في كتاب سيبويه"

أ.د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة الثالثة

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

المعرب والمبني (حركات الاعراب والبناء عند سيبويه)

في هذا الباب الذي يمثل المقدمة الثانية في كتاب سيبويه ، فهو يبين فيه الحركات : حركات أواخر الكلم ، واستعمل لذلك مصطلح (المجاري) : والدليل قوله : "وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والرفع ..." واستعمل لفظ (هي) كناية عن أواخر الكلم .

كأنَّه قال : (بابُ أواخر الكلم ، وأواخر الكلم تجري على ثمانية حركات) ، وإنما أطلق على الحركات مجارٍ مع أنهن يجرين ، والمجاري يجرى فيهن ، لأنَّ الحركات لما كانت أواخر الكلم فقد تنتقل بعضها إلى بعض ، كما تنتقل الحركة من حرف إلى حرف ، فجاز أن تُسمى الحركات مجاري ، من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم ،وجعل كل واحدة منهن (مجرى) ثم جعلها على مجارٍ هذا من وجه .

والوجه الآخر أن يكون مجرى في معنى جرى ، فهو مصدر والمصادر قد تلحق أوائلها الميم كما يقول : مضرب في معنى الضرب . و(مفر) بمعنى الفرار ، فكأنَّ واحد المجاري في هذا الوجه مجرى في معنى جري .

وقد اعترض المازني بل غلطَّ سيبويه وعدَّ المجاري لا تصلح اتجاه المبنيات ، لأن الحركة تلزم آخره ، وليس كالمعرب وردَّ على ذلك أن أواخر الكلم لا يتوقف على حركاتهن ، وإنما تلزمهن الحركات في الدّرج ، وليس كذا صدور الكلام وأوسطها ، لأن حركات الأوائل والأواسط لوازم في الأحوال كلهن ، فضلاً عن ذلك يجوز اطلاق المجاري على الكل ، وإن كان بعض حركاتهن لازماً في حال ، ومثل ذلك تسمية سيبويه أواخر الكلم عامة –حروف الاعراب– وقد علمت أن المبنيات لا يعربن ، وإنما سماهن حروف الاعراب، لأن الاعراب يكون فيهن إذا أجريت الكلمة .

وهذه الحركات أجريت على المبني والمعرب لقوله : "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول .

ولذلك عدّ السيرافي الأمر مبني للتفريق بين المعرب من جهة وبين المبني من جهة أخرى إذ قال : " واعلم أنّ سيبويه لقب الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية وإن كانت في الصورة أربعًا ، ليفرق بين المبني الذي لا يزول ، وبين المعرب الذي يزول ، وإنما أراد بالمخالفة بين تلقيب ما يزول وما لا يزول إبانة الفرق بينهما ، لأنّ في ذلك فائدة جسيمة تقريباً وايجازاً ، لأنه متى قال هذ الاسم مرفوع أو

منصوب أو مخفوض ، عُلم بهذا اللفظ أن عاملًا عمل فيه يجوز زواله ، ودخول عامل آخر يحدث خلاف عمله .

فيكتفي بـ (مرفوع) عن أن تقول ضمة تزول أو تقول عمل فيه عامل آخر فرفعه ، ففي هذا حكيٌ وايجاز فاعرّفه ، فإن كثيرًا من النحويين الكوفيين يخالفونه ويسمون الضمة لازمة رفعاً .

وقصد سيبويه بقوله : "وهذه المجاري الثمانية يجمعهن أربعة أضرب"

فالنصبُ والفتحُ في اللفظ ضربٌ واحد .

والكسر والجر فيه ضربٌ واحد .

وكذلك الرفع والضمُّ ، والجزم والوقف .

وجعل عدم التفريق علة جامعة بين – ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل– وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه . وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه العوامل التي لكل عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف اعراب.

وهنا قد جعل العامل متحكمٌ بكل ما يعرب ، وإن الحركات دلائل على أثر العوامل فالحركة المحمولة على الحرف ، وهي دليل العامل ، لأنّ الحركات تدخل على الحروف، وتبين المتغير آخره، والمُلزم بحركة واحدة لا يتأثر بالعوامل لأنه بُني على حركة ما . إذ أنّه لا فرق بين اعراب ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، وبين الحركة التي بُني عليها الحرف بناءً لا يزول، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه □ □ □ □ □ □ □ يوسف [٨٢]. أي لا فرق بين حركات ما يدخله رفعٌ أو نصبٌ أو جر أو جزم فكأنّه قال : لا فرق بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم وهو ما يتغير الكلم بالعوامل التي تثبت مرة وتزول مرة أخرى ، وبين ما بُني عليه الحرف بناءً لا يزول ، يعني صيغت عليه الكلمة صياغة لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة ، نحو فتحة أينَ ، وضمة حيثُ ، وكسر هؤلاءِ، ووقف منْ .

فالمجرى مصطلح استعمل في النحو للإشارة إلى كل ما يجري في أواخر الكلمات من أحوال الاعراب والبناء فيكون على ثلاثة معاني ١. الحال ٢.الحكم ٣.الصورة ، وهذا ما عنى به سيبويه في الكتاب وقد حدد سيبويه هذا المصطلح الذي ورد في كتابه من مئتين وستين موضعًا في المجرى هو

حال آخر الكلمة أو حكمه الاعرابي أو صورته ولا فرق هنا بين حركة وسكون فهو لم يقتصر المجاري هنا على الحركات فقط كما فعل العرضيون في القافية على الحركة بل شمل الساكن لأنه غرضه في قوله (مجاري أواخر الكلم أي: أحوال آخر الكلمة وأحكامها والصورة التي تتشكل لها فإذا كانت أحوالًا وأحكاما فسكون الساكنين حال له كما أن حركة المتحرك حال له أيضا) .

فقد حدد من خلال ذلك ما يطرأ على اللفظ (الكلمة) من أحوال حين تدخل في جملة وهو ما يعرف بالإعراب والبناء وهو ما تضمنه مجاري الكلم وعلى ذلك أيضا حدد مفهوم العامل فكل حركةٍ تطرأ على الكلمة لابد لها من عامل (أو سبب سموه العامل) وعلى ذلك اطلق النحاة على كل كلمة تتغير أواخرها نتيجة أسباب تركيبية اطلقوا عليها الكلمات المعربة وأخرى تلازم حركة واحدة ولا تتغير حالتها التركيبية فسموها كلمات مبنية لما يدل عليها البناء من معنى الثبات والاستقرار والاسم يشمل:

أ. اسم المعين: (الاعلام، الاجسام، الاغراض المختلفة) ، **ب.** اسم الحدث: (اسم الجنس الجمعي كعرب، وترك، وجمع اسم الجمع كالابل، ونساء)، **ث.** مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة اسم الزمان المكان واسم الآلة ، **ج.** الاسم المبهم : الأسماء التي تدل على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والاعداد .

ويجب التنبيه إلى أن الاسم أو الفعل المعرب هو ما تغيرت أواخره بحسب العوامل الداخلة عليه وعبر عن أحوال المعرب (الرفع، الجر، النصب، الجزم) وقسمت بحسب كثرتها وشملت الأسماء والافعال في: (الرفع والجر والنصب) من خصائص أحوال الاسم (والرفع والنصب والجزم) من خصائص الفعل وجعل الحرف الحامل للحركة الإعرابية بحرف الاعراب وهو الحرف الأخير من الكلمة الحامل لحركة الاعراب وحددها بنوعين: **الأسماء المتمكنة** و**الافعال المضارعة** لأسماء الفاعلين: وقصد بهم الاسم الذي يكون قادرًا على حمل الحركة وتتغير المضارعة لاسم الفاعلين والتي تشابه اسم الفاعل بحركاتها وسكناتها ومدلولها وقصد بها الفعل المضارع في حاله الاعراب ليخرج بذلك الفعل الماضي والامر وحدد الافعال المضارعة بالشكل بقوله: (التي في أولها الزوائد الأربع الهمزة والتاء والياء والنون، وذلك قولنا: أفعل أنا، وتفعل وأنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن)

ويطلق الاسم متمكن على كل اسم معرب ويعنون بذلك أنه أصيلٌ في الاسمية وهو نوعان : **متمكن أمكن** وهو الاسم المعرب الذي يقبل التنوين الاسم المنصرف مثل: زيدُ وكاتبٌ وحسنٌ، **ومتمكن غير أمكن** وهو الاسم المعرب الذي لا يقبل التنوين (الاسم غير المنصرف) مثل: فاطمةُ وأحمدُ وخضراءُ.

ويفرق بينها بأنّ **الاسم المتمكن** هو الذي لا يشبه الفعل ولا الحرف بأي شكل وسمي متمكنًا لتمكنه من باب الاسمية أي يقبل دخول علامات الأسماء عليه، أما **غير المتمكن** فهو الاسم الذي يشبه الحرف مشبها يدنيه منه بمعنى أنّه فقد بعض خصائص الاسمية وذلك لاحتوائه على بعض خصائص الحروف فلما شابه الحرف شبهًا قويًا أدناه منه فاصبح غير متمكن في باب الاسمية وأصبح مبنيًا .

فالمتمكن على ذلك إما متمكنًا أمكن وهو الاسم المعرب أو المتمكن غير الأمكن وهو الممنوع من الصرف وغير المتمكن هو الاسم المبني حصرًا. والمراد بالمتمكن على ذلك هو عدم لزوم حالة واحدة لأن المبني لا يتمكن إلا من حالٍ واحدة وهي السكون أو إحدى الحركات الثلاث. نحو: هؤلاءِ وهمْ وكمْ ، وعلى هذا كانت أمثله سيبويه التركيبية معززه بالعوامل المؤثرة والكاشفة للعلامة الظاهرة ففي الأسماء: (رأيت زيدًا، مررت بزيدٍ، هذا زيدٌ)، في النصب والجر والرفع وعليه فقد علل عدم اظهارها في الاسم وذلك لتمكن الاسم وللحاق التنوين فيه، وذهب العلماء إلى **عدم دخول الجزم** الاسم لستة أوجه

١. أنّ الاعراب دخل الأسماء لمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة وقد وقت الحركات بذلك المعنى وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه وليس ثمَّ معنى رابع يدل عليه الجزم.
٢. أنّ الجزم ليس بأصل في الاعراب لأنه سكون في الاصل والسكون علامة المبني أصل في البناء بشهادة الحس والوجدان إلا أنّه جُعل اعرابًا فرعًا فخُصَّ بما اعرابه فرع وهو الفعل.
٣. أنّ الجزم دخل عوضًا من الجر في الأسماء فلو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعوّض.
٤. أنّ الجزم حذف وذلك تخفيف، فيليق بالفعل لثقله، أما الاسم فخفيف فجزمه يحذف منه التنوين والحركة وذلك اجحاف به .
٥. لأنّ الجزم يُسقط التنوين وهو دليل الحرف والحركة التي هي دليل المعنى وليس كذلك جزم الأفعال.
٦. أنّ الجزم يحدث بعوامل لا يصلح معناها في الأسماء

وجعل سيبويه الافعال على أحوال وهي الرفع والنصب والجزم ولا يدخلها ، **وإنّما لا يدخلها الجر** أيضًا لستة أوجه

١. أنّ الجر من في الأسماء ليس بأصل إذ كان الأصل الرفع للفاعل وما حُمل عليه، والنصب للمفعول وما حُمل عليه، وأما الجر فبالحرف وما قام مقامه، فيحمل الفعل على الاسم فيما هو أصل فيه.
٢. أنّ الفعل محمول على الاسم في الاعراب فينبغي أن يحمل عليه في أضعف أحواله وعامل رفع في الأسماء قوي (وهو لفظي) وضعيف (وهو معنوي) فحُمل الفعل في الرفع عن العامل الضعيف، فارتفع

الفعل الوقوع موقع الاسم، وكذلك عامل نصب في الأسماء قوي (وهو الفعل) وضعيف (وهو الحرف) فحُمل الفعل عليه في العامل الضعيف فلم يفعل في الفعل إلا الحرف، وأما الجر فليس له إلا عامل واحد وهو الحرف وأما الإضافة فمقدره بحرف الجر فليس للجر إلا عامل واحد فلم يكن حَمل الفعل عليه إذ يلزم مساواته له .

٣. أنّ اعراب الفعل فرع على اعراب الاسم ولو اعرب بالجر وقد اعرب بالرفع والنصب لكان الفرع مساوئًا للأصل.

٤. أنّ الجزم دخل الافعال وتعذر دخوله على الأسماء لما تقدم، فلو جُرتْ الافعال لزادت على الأسماء في الاعراب.

٥. أنّ الجر يكون للإضافة والإضافة توجب أن يكون المضاف داخلاً في المضاف معاقبًا للتنوين، وليس من قوه التنوين أن يقع مَوقِعَه الفعل والفاعل وفي امتناع الإضافة إلى الافعال أوجه كثيرة.

٦. أنّ الجر يكون بعامل لا يصح معناه مع الفعل .

وعلى ذلك في أمثله الفعل عند سيبويه في النصب: لنْ يفعلَ، والرفع: سَيفعلُ، والجزم: لمْ يفعلْ، وليس في الافعال الجر كما أنه ليس في الأسماء جزم لأن المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الافعال

وتجد أن سيبويه قد استعمل الصيغة من دون الفعل ليكون تمثيلًا عامًا يشمل صيغ الفعل عامة المتعلقة بالمضارع ولا سيما التي اشبهت اسم الفاعل بحركاته وسكناته وأزمنته ودخول اللام عليه في التوكيد:

- إنَّ زيدًا لناجحٌ = لينجح
- إنَّ زيدًا نَاْجِحٌ = يَنْجَحُ

//٥/ /٥//

حركة سكون حركة حركة حركة سكون حركة حركة

وتلحق الفعل السين وسوف كما تلحق الاسم الالف واللام للمعرفة.

وعلى ذلك فعلامات الأسماء خاصة بها، كذا علامات الأفعال، ولا يمكن أن توضع الافعال موضع الأسماء الا اذا اجتمعا في المعنى كما مر بمضارعه الفعل لاسم الفاعل لذلك لا يصح: إنَّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا ...

وأمَّا الفتحُ، والضمُّ، والكسرُ، والوقف (فللأسماء غير المتمكنة) المضارع عندهم فما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو سوف وقد وللأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة وللحروف التي ليست بأسماء ولا افعال ولم تجيء إلا لمعنى

وها هنا قد حدد كل ما يتعلق بالأسماء المبنية والافعال المبنية والحروف كذلك وحدد بذلك كل ما يتعلق لكل لفظ أُلزم بحركة واحدة مهما اختلفت العوامل الداخلة عليه، وحدد علامات البناء وبدأ بالغالب فيها ثم الذي تليه.

والمبنيات من الأسماء كما حددها العلماء والمستنبطة من الاستعمال اللغوي للعربية هي الأسماء الموصولة نحو: الذي ماعدا (اللذان واللتان)، والضمائر بأنواعها: (أنتَ، أنتِ، نحن)، وأسماء الإشارة نحو: هذا هذه ماعدا (هذان وهاتان)، وأدوات الشرط نحو: (متى أيانَ، أينَ، أينما)، وبعض الظروف نحو: (حيثُ، أمسى، منذُ)، وأسماء الافعال نحو: (هلم، وصه) وأما المبني من الافعال في الفعل الماضي والامر والمضارع إن اتصل بنوي التوكيد الثقيلة والخفيفة اتصالًا مباشرًا أو بنون النسوة، ومن الحروف أكثرها ومنها حروف الجر نحو: (مِنْ، إلى، على، في) وحروف العطف نحو: (ف ، و ، ثُمّ، أو، أم)، وحروف النصب نحو: (لن، أن، كي)، وأحرف الجزم نحو: (لم، لما، لام الامر، لا الناهية)، وحروف النداء نحو: (يا، أي، ها)، وحروب الاستفهام نحو: (الهمزة، هل).

والحروف كلها مبنية وعلامة بنائها تتغير من حرف إلى آخر وحركة بنائها سماعية لا تنظمها قاعدة، وعليه يقول سيبويه: (والفتح في الحروف التي ليست لمعنى وليست بأسماء ولا افعال قولهم: سوفَ، ثمَّ، والكسر فيها قولهم: باء الإضافة ولامها: بِزيدٍ ولِزيدٍ، والضم فيها، منذُ، فيمن جر بها، لأنها بمنزلة (مِنْ) في الأيام، والوقف في قولهم: (مِنْ، هلْ، بلْ، قدْ).

وعدّ سيبويه (منذُ) مبنية إذا كانت حرف جر، ذلك أن (منذُ) تجيء حرف جر وتجيء ظرف فإن جاء بعد (منذ) جملة اسمية أو جملة فعلية فهي ظرف، أما إذا جاء بعدها مفرد وجاء الاسم مجرور فهي حرف جر .